وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الاسلامية . بغداد
كلية الآداب . قسم التاريخ

التطورات السياسية في مصر وأثرها على الاوضاع الداخلية والخارجية (١٩٥٢-١٩٦١)

بحث تقدم به

د. عبد الستار جعيجر عبد
د. حسان ريكان خلف

١٤٣٢هـ
٢٠١١م

المقدمة

شهدت المنطقة العربية العديد من الاحداث السياسية الداخلية ، التي تركت اثراً كبيراً على علاقتها مع الدول الاخرى . فضلاً عن نتائجها على الوضع الداخلي ، وكان لمصر نصيب من الاحداث السياسية ، اذ تعرضت للفترة ما بين ١٩٥٢ – ١٩٦١ للعديد من المتغيرات السياسية التي شغلت الحكومة المصرية نظراً لنتائجها الكبيرة داخل مصر وخارجها .

ولأهمية هذه الفترة واحداثها الساخنة فقد تناولنا دراستها على الرغم من أن بعض الباحثين قد تناولوا جزءاً منها ، لا سيما ما يخص التطورات السياسية في مصر لكنهم لم يسلطوا الاضواء على ردود الافعال الخارجية تجاه الاحداث السياسية في هذا البلد.

ويرجع اختيارنا لهذه الفترة ايضاً ان بدايتها شهدت حدثاً هاماً الا وهو قيام ثورة تموز ١٩٥٢ ، التي غيرت مسار القرار السياسي في مصر ، فضلاً عن التحول في علاقتها مع العالم الخارجي ، اما نهاية الفترة الزمنية للبحث (١٩٦١) فيمكننا القول انها لم تلب طموح الحكومة المصرية ، التي نادت بضرورة تحقيق الوحدة العربية ، فكان انفصال الوحدة مع سوريا اشارة صريحة بصعوبة تحقيق هذا الهدف .

تضمن البحث اربعة مباحث ، وخاتمة ، تناول المبحث الاول التطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٥٤ ، والتي تعد حقبة مهمة في تاريخ مصر ، ورأى الباحث ضرورة اعطاء تمهيد موجز لابرز الاحداث التي سبقت الثورة ، وكان حريق القاهرة حدثاً هاماً القى بتبعاته على الشعب المصري الذي اتهم الحكومة الملكية بالتقصير في الحفاظ على الأمن الداخلي مما دفعها الى اقالة رئيس الوزراء مصطفى النحاس ، في نفس

اليوم الذي حصل فيه الحريق ، ولم يشهد الوضع السياسي استقراراً بعد هذا الحادث وعمت حالة من الفوضى بسبب فقدان السيطرة على الامن الداخلي . وكان قيام الثورة المصرية نهاية للفوضى إذ اغتنم قادتها تدهور هذه الاوضاع ، وشعروا بأهمية التخلص من الحكم الملكي . وبالفعل فقد نجحت الثورة واجبر الثوار الملك على التنازل عن العرش ومغادرة مصر .

وبعد مرور عام على الثورة تم اصدار دستور عام ١٩٥٣ الذي تضمن عدد من البنود من ابرزها التخلص من النظام الملكي واحداث تغيرات في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بما يتضمن تحقيق المساواة والعدالة بين ابناء الشعب المصري ، واجرى قادة الثورة خلال هذا العام مفاوضات مع الجانب السوداني من اجل تحديد مستقبل السودان السياسي ونجم عن تلك المفاوضات توقيع اتفاقية الحكم الذاتي مع اتاحة الفرصة للسودانيين لفترة امدها ثلاث سنوات لكي يقرروا مستقبلهم في الوحدة او الانفصال عن مصر .

وظهر خلاف بين قادة الثورة واللواء محمد نجيب حول السلطات التي يجب ان يتمتع بها رئيس الجمهورية ، والتي انتهت باستقالة نجيب في ٢٣ شباط ١٩٥٤ ، بعد رفض مطاليبه التي تتعلق بمنحه الصلاحيات الخاصة ، وتركت هذه الاستقالة ردوداً شعبية على المستويين الداخلي والخارجي ، نظراً للشعبية التي كان يتمتع فيها نجيب داخل مصر وخارجها فضلاً عن الحملات الاعلامية المؤيدة له عاد الى السلطة بعد اربعة ايام من استقالته . الا ان المشكلة عادت من جديد بعد اتهام نجيب بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر ، واعلن على اثرها مجلس قيادة الثورة عن اقالته في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ . ثم تولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية رسمياً في حينها .

ودرس المبحث الثالث سياسة الحكومة المصرية للفترة ما بين ١٩٥٥ – ١٩٥٧ ، اذ برزت خلال هذه الفترة عدداً من التطورات السياسية كان من اخطرها قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥ ، كما شهد هذا العام ايضاً انعقاد مؤتمر باندونغ اذ اعلن عبدالناصر عن تمسكه بسياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، نظراً للتوجه المصري نحو بناء افضل للعلاقات مع جميع الدول . لا سيما دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي والذي انتهى بعقد صفقة الاسلحة مع جيوكسلوفاكيا ، مما دفع هذا الامر الولايات المتحدة وبريطانيا لسحب تمويل مشروع السد العالي ، ورد عبد الناصر على هذا الموقف باصدار قرار تاميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، وكانت نتيجة هذا القرار العدوان الثلاثي على مصر في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٦ ، والذي قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل .

حاولت الولايات المتحدة بعد العدوان اتباع سياسة ملء الفراغ في الشرق الاوسط ، فقامت باصدار مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ ، للحد من الخطر الشيوعي في المنطقة ، فضلا عن محاولة امريكا ابعاد مصر عن محيطها العربي .

وتناول المبحث الرابع سياسة مصر الداخلية وانعكاسها على الوضع الخارجي ١٩٥٨ – ١٩٦١ اذ شهدت هذه الفترة عدداً من الاحداث منها مشكلة حلايب مع السودان عام ١٩٥٨ ، والتي انتهت بجعلها ضمن الدائرة الانتخابية في البرلمان السوداني .

اما الحدث الاهم فهو قيام الوحدة بين مصر و سوريا وتشكيل ما سمي بالجمهورية العربية المتحدة ، والتي اثارت جدلاً سياسياً في مصر ما بين المؤيدين من الشيوعيين والرافضين لها . وكان للدول الغربية دور في رفض التوجهات الوحدوية التي ارادها عبد

الناصر ، فضلاً عن موقف بعض الدول العربية الذي كان معارضاً لتوجهات مصر الوحدوية .

وشهد عام ١٩٦١ انفصال الوحدة بين مصر وسوريا بسبب بروز الخلافات السياسية بين الجانبين ، فضلاً عن عدم قناعة بعض الاطراف في كلا البلدين يقيامها منذ البداية مما ادى الى اخفاقها .

وقد اعتمد البحث على العديد من المصادر العربية والاجنبية ، فضلاً عن الاطاريح والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة في الدوريات والتي اسهمت جميعهاً في اغناء البحث بالمعلومات الهامة عن فترة الدراسة .

المبحث الاول : التطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٥٤

أولاً :الاوضاع السياسية قبل ثورة تموز ١٩٥٢ .

شهدت مصر العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل ثورة عام ١٩٥٢ ، كان ابرزها تعرض القاهرة الى حريق كبير في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ . عندما استغلت بعض العناصر غير المسؤولة حالة الفوضى والاضطراب الامني الذي شهدته القاهرة انذاك في عهد الملك فاروق الذي تولى الحكم عام ١٩٣٦ ، إذ احرقوا المتاجر والفنادق والعديد من مؤسسات الدولة الاخرى [١] .

وقد زادت هذه الاحداث من تذمر الشارع المصري من سياسة الملك وحكومته ، وازاء ذلك ومن اجل امتصاص نقمة الراي العام المصري ، قرر مجلس الوزراء في نفس اليوم الذي حدث فيه الحريق اقالة مصطفى النحاس ، رئيس الوزراء . وتمت المصادقة على القرار من قبل الملك نفسه [٢] .

شهدت الاشهر الستة التي عقبت الحادث العديد من الاضطرابات السياسية التي نجم عنها تشكيل الوزارات المتعاقبة التي كان يعينها القصر لملأ الفراغ السياسي [٣] . وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ كلف على ماهر بتشكيل الوزاة خلفاً للنحاس ، وكانت سياسته تجاه الجانب البريطاني تقوم على اساس انه لا تفاوض معهم الا على اساس الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن الاراضي المصرية منذ ١٨٨٢[٤] .

وعلى الرغم من التغيرات العديدة الحاصلة على رئاسة الحكومة المصرية ، الا أن الاوضاع الداخلية في مصر كانت تسير نحو التدهور المستمر والفوضى بسبب فقدان السلطة وهيمنة فئات معينة على موارد البلاد الاقتصادية ، مما نجم عن ذلك الفقر والتخلف الذي سبب المعاناة للشعب المصري طوال حقبة الحكم الملكي [٥] .

ثانياً : **ثورة ١٩٥٢ وانعكاسها على الوضع الداخلي والخارجي** :

في ٢٣ تموز ١٩٥٢ قام الضباط الاحرار بثورة على النظام الملكي ، واستطاعت هذه الثورة الاطاحة بنظام الحكم في مصر [٦] ، بمساندة ودعم ابناء الشعب المصري جراء تذمره من الحكم الملكي ، إذ تمكن الثوار من الاطاحة بوزارة احمد نجيب الهلالي ، وقد كلف الثوار علي ماهر بتشكيل حكومة جديدة تنسجم مع توجهات الثورة وافكارها [٧] . وفي نفس اليوم توجه قادة الثورة الى مدينة الاسكندرية اذ كان يتواجد الملك فاروق في رحلة استجمام صيفية ، واملوا عليه رغبات الشعب في التنازل عن العرش لابنه احمد واجبروه على مغادرة البلاد في ٢٦ تموز الى مدينة نابولي الايطالية [٨] .

كانت اهداف الثورة المعلنة انذاك تصب في خدمة اهداف الشعب المتمثلة في القضاء على الاستعمار وانهاء هيمنة الاقطاعيين واقامة جيش وطني وتحقيق العدالة الاجتماعية مبنية على اسس ديمقراطية سليمة [٩] .

اما بالنسبة للموقف الخارجي من الثورة . ، فان الحكومة البريطانية لم تتدخل في ذلك ، بناءً على التوجيه الذي اصدره رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (Winston churchill) وعد ان ما حدث شأن داخلي لايشكل خطراً على وجود الرعايا الاجانب والمصالح البريطانية في مصر [١٠] .

ويبدو لنا ان الموقف الشعبي المساند للثورة وقادتها كان له الاثر الكبير في انجاح الثورة ، وبالتالي قطع الطريق امام التدخل البريطاني في احباطها وانقاذ الحكم الملكي الموالي لها ، فضلاً عن انها ارادت كسب ود قادة الثورة وبذلك يمكنها الحفاظ على مصالحها من الخطر .

ومما يشار اليه ان الوضع الاقليمي الذي كان سائداً انذاك قد حال دون تدخل بريطانيا في هذا الامر اذ ان بريطانيا كانت منشغلة في العديد من المشاكل ابرزها مسالة تاميم النفط في ايران ، فضلاً عن ان شبكة الاتصالات بين لندن والقاهرة لم تكن مهيئة بسبب عدم وجود السفير البريطاني كافري (KAFRY) وقائد القوات البريطانية في مصر ، مما اعطى ذلك دافعاً لقادة الثورة في تنفيذها [١١] . وقد خطط جمال عبد الناصر وزملائه من الضباط الاحرار تجنب المواجهة مع بريطانيا قبل انطلاق الثورة ضد الحكم الملكي . من اجل تحاشي تدخل القوات البريطانية المرابطة في منطقة القناة لاحباط الثورة [١٢] . اما بالنسبة للموقف الامريكي من الثورة ، فقد سعى الضباط الاحرار للاتصال بالسفارة الامريكية في القاهرة ، اذ تم تكليف زكريا محي الدين بابلاغ بريطانيا بالامر عبر رسالة شفوية ، وتكليف علي صبري بابلاغ الولايات المتحدة الامريكية بنيتهم القيام بالثورة [١٣] . ويبدو ان اتصال قادة الثورة بالجانبين البريطاني والامريكي كان يهدف الى حماية الثورة ، وقد تمثل ذلك في اتجاهين متوازيين، الاول ضمان تاييد السفارة الامريكية ، اما الاتجاه الثاني فهو تحذير الجانب البريطاني من مغبة التدخل ، وبالفعل ابلغ علي صبري السفارة الامريكية عن طريق الملحق الجوي د.ل. ايفانز الذي نقل بدوره ذلك الى السفير الامريكي كافري [١٤] .

وقد تضمنت الرسالة توضيحاً لاهداف الثورة لضمان التاييد من الجانب الامريكي ، والذي كان على ما يبدو على دراية بها من خلال استقراء الاوضاع الداخلية السائدة في مصر والتي كانت تنذر بحصول انقلاب على الحكم الملكي السائد انذاك . وبذلك فقد اعلنت الولايات المتحدة تاييدها للثورة منذ بداية انطلاقها [١٥] .

لم يكن الاتحاد السوفيتي (السابق) بعيداً عن احداث الثورة ، اذ اعلن مساندته للثورة وقادتها ، وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي على تطور العلاقة بين مصر والاتحاد

السوفيتي ، على مستوى التمثيل الدبلوماسي ، بعد ان كانت العلاقات سيئة بينهما أبان الحكم الملكي [١٦] .

المبحث الثاني

التطورات السياسية في مصر ١٩٥٣ – ١٩٥٦

أولاً : اصدار دستور عام ١٩٥٣ وأثره على الحياة السياسية في مصر .

عندما قامت ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، واجهت عدة تحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وكان ابرز هذه التحديات [١٧] :

اولاً : ضرورة تصفية النظام الملكي وتاسيس الجمهورية .

ثانياً : ضرورة تصفية السياسة القديمة التي عجزت عن تحمل مسؤولية التغيير السياسي والاجتماعي الذي كان يطالب به الشعب المصري قبل الثورة.

ثالثاً : تصفية الاحتلال البريطاني الذي دام سبعين عاماً .

وففي ١٠ شباط ١٩٥٣ اصدر مجلس قيادة الثورة دستوراً مؤقتاً أعلن فيه ان الأمة مصدر السلطات ، كما اعلن مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين وضمان حرياتهم الشخصية وحماية عقائدهم الدينية [١٨] .

ويتبين من خلال مواد الدستور المؤقت ان نظام الحكم في الفترة الانتقالية قد اعتمد على الاسس الاتية [١٩] :

اولاً : احترام القاعدة الديمقراطية التي تقضي بسيادة الشعب ، وان الامة مصدر السلطات جميعها .

ثانياً : احترام المبادئ العامة التي تقوم عليها الدولة الدستورية المعاصرة ، اذ تؤكد على ضمان الحقوق والحريات الفردية .

ثالثاً : جعل السيادة العليا في الدولة من حق قائد الثورة يمارسها في مجلس قيادة الثورة بما يتفق واهداف الثورة وحمايتها .

رابعاً : تقوم قاعدة الحكم على اساس تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يد مجلس الوزراء على ان تكون مناقشة السياسة العامة ومحاسبة الوزراء من حق المؤتمر المشترك لمجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة .

حرص عبد الناصر على اقامة تنظيمات سياسية وشعبية الهدف منها انقاذ البلاد من تشتت الاحزاب وتفرقها ، والعمل على انشاء قاعدة نظام سياسي بعيداً عن صراعات الاحزاب ، واعطاء الفرصة للشعب في التعبير عن ارائهم بما يخدم المصلحة العامة بعيداً عن المصالح الشخصية [٢٠] .

وكانت الاحزاب السياسية انذاك الدستوريين والسعديين ، ليس لها اي نفوذ جماهيري باستثناء حزب الوفد الذي كان يناضل ضد الاستعمار ، لكنه على الرغم من ذلك لم يكن حزباً بالمعنى المفهوم للكلمة ، منظماً بشكل صحيح بل كان مجرد لجان قيادية لها دور مهم في مقارعة الاحتلال والسراي ، مما اكسبه ذلك جماهيرية لم يحظ بها اي حزب سياسي في مصر [٢١] .

ومن التنظيمات السياسية الأخرى التي برزت خلال هذه الفترة ، جماعة الأخوان المسلمين الذي انتشر في مصر بسرعة ، وقد تم حله من قبل محمود فهمي النقراشي ، رئيس وزراء مصر عام ١٩٤٨ . إلا انه اعاد تنظيمه من جديد عام ١٩٥٠ ، واصبح له دوراً بارزاً في مقاومة الوجود البريطاني ، ومعارضة الحكم الملكي ، وكان من المتحمسين للتخلص منه [٢٢] .

وقد كان هناك تقاطع بين هذه الاحزاب وقيادة الثورة ، لاسيما على صعيد الفكر السياسي والاجتماعي الذي تجسد بوضوع عند اقرار قانون الاصلاح الزراعي الاول وتحديد الملكية الزراعية بمئتي فدان فقط ، ومعارضة الاحزاب لذلك . وازاء ذلك كان لابد من ملئ الفراغ السياسي والفكري الذي حدث على الساحة المصرية نتيجة هذه التطورات وغيرها ، بعد نجاح الثورة التي افرزت بحكم الواقع حاجات ومتطلبات جديدة من نمط يختلف كثيراً عما كان سائداً في مصر قبل الثورة [٢٣] . ويبدو ان المناخ السياسي لثورة تموز ١٩٥٢ تميز باتجاه واضح نحو تقوية الحكومة المركزية ، لذلك سعت الحكومة من اجل الحصول على تاييد الشعب للبرامج الحكومية ، فكانت رغبة الحكومة نحو صيغة التنظيم السياسي الواحد وليس صيغة تعدد الاحزاب [٢٤] . ويبدو لنا ان توجه حكومة الثورة نحو منع التعددية الحزبية من المثالب التي شابت الثورة ، فكان من الجدير بها ان تعطي حرية في التعبير عن الرأي لا سيما انها قامت من اجل القضاء على الدكتاتورية والحكم الملكي السائد آنذاك ، والذي كان يقف بوجه التعدية السياسية والحزبية ولا سيما الاحزاب التي كانت تعارض سياسته ، ومنها حزب الوفد المصري .

وتعد هيئة التحرير اول تنظيم سياسي اقامته الثورة بعد الغاء الاحزاب وبدأت اول نشاط لها في ٦ كانون الاول ١٩٥٢ واعلن عن تاسيسها رسمياً في٢٣ كانون الثاني١٩٥٣ وهي اول تجربة للتجمع السياسي حول اهداف الثورة[٢٥].

وقد تحددت الاهداف القومية للهيئة [٢٦] :

اولاً : جلاء القوات الاجنبية عن وادي النيل دون قيد او شرط وتحريره من الاستعمار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً : تمكين السودان من تقرير مصيره بدون ادنى تاثير خارجي .

اما على صعيد الاهداف الخارجية ، فقد دعا ميثاق الثورة الى :

١ – دعم العلاقة مع الشعب العربي لتحقيق التعاون الفعال في شتى الميادين

٢ – التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والمطالبة بالعمل بها في خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها .

وكانت اهم النتائج الايجابية خلال هذه المرحلة هي فتح الباب واسعاً امام قيادة الثورة لتنتقل من العمل السري داخل صفوف الجيش الى العمل وسط الجماهير ، فضلاً عن اسهامها في التوعية الوطنية ، وحث المواطنين للدفاع عن مصر وثورتها[٢٧].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت الى هيئة التحرير ، بسبب فشلها في تحقيق اهداف الثورة لانها اصبحت خاضعة لآراء جمال عبد الناصر ، لأنه كان ينشأها ويحلها بإرادته ، الا انها تعد تنظيماً اسهم بشكل ايجابي في مساندة الثورة والدفاع عنها وبذلت كل ما بوسعها من اجل تحقيق اهداف الثورة [٢٨] . اما المسالة الاخرى التي اهتمت بها الثورة المصرية فهي قضة السودان ، فقد جرت مفاوضات بين الجانبين المصري والسوداني في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٣ تناولت تحديد مستقبل السودان السياسي ، وقد تمخض عنها توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في السودان ، وقد جرت تلك الانتخابات في ١٥ تشرين الاول ١٩٥٣ ، اعلن من خلالها عن مرحلة انتقالية امدها ثلاث سنوات يقرر من خلالها السودانيون اما الارتباط مع مصر او الاستقلال عنها [٢٩] .

وعلى الرغم من انشغال حكومة الثورة بقضية تحديد مستقبل السودان السياسي ، الا انها لم تغفل عن تنفيذ برامجها السياسية في مصر خلال هذه الفترة ، ونجحت في

١٨ حزيران ١٩٥٣ في اعلان النظام الجمهوري بموجب قرار صدر عن مجلس قيادة الثورة يتضمن ايضاً تولي اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية [٣٠] .

ثانياً : **ازمة الحكم في عهد محمد نجيب** .

بعد ان تولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية ، برز خلاف بين نجيب واعضاء مجلس قيادة الثورة حول السلطات التي يجب ان يتمتع بها رئيس الجمهورية ، إذ كان يرى عدم امكان استمرار الحكم من قبل هذا المجلس بدون أن يتمتع رئيس الجمهورية بالسلطات الخاصة بوصفه رئيساً للدولة ، مما ادى ذلك إلى حدوث فتور في العلاقة بينه وبين اعضاء مجلس قيادة الثورة [٣١] . تطور هذا الخلاف عندما وجهت الحكومة السودانية دعوتها الى نجيب لحضور افتتاح البرلمان السوداني ، فلم يكن مجلس قيادة الثورة على قناعة تامة في سفر محمد نجيب للسودان لاسيما بعد سماع المجلس نبأ الاستعداد الكبير الذي ابداه الشعب السوداني لاستقبال نجيب نظراً للشعبية الواسعة التي كان يتمتع بها في هذا البلد [٣٢] . فضلا عن ان نجيب قد اعاد مطالبه السابقة بأن يتمتع بحقوق الرئاسة قبل سفره الى السودان ، وعندما جوبه طلبه بالرفض اعلن استقالته من الوظائف التي كان يشغلها في خطاب القاه في ٢٣ شباط ١٩٥٤ [٣٣] .

ويبدو ان نجيب اراد في قراره هذا ان يحرج اعضاء المجلس كوسيلة ضغط من اجل الموافقة على مطالبه ، ولم يكن يتوقع ان المجلس سوف يقبل استقالته ، لكن اعضاء المجلس وجدوا في ذلك فرصة للخلاص من نجيب مما قادهم الى قبول الاستقالة معتمدين على مؤيديهم من قادة القوات المسلحة [٣٤] .

شهدت مصر على الصعيدين الداخلي والخارجي هياج شعبي ضد استقالة نجيب ، وخرجت مظاهرات تجوب شوارع القاهرة والخرطوم تطالب بعودته [٣٥] . وكان للحملات الاعلامية والوساطات المتعددة الأثر في عودة نجيب الى رئاسة الجمهورية ووظائفة كافة في ٢٧ شباط ١٩٥٤ ، بعد ان لبى مجلس قيادة الثورة الرغبات المطالبة برجوعه خشية ان ينتقل الخلاف الى صفوف الجيش ، واصدر مجلس قيادة الثورة بياناً في نفس اليوم جاء فيه : ((حفاظاً على وحدة الامة قرر مجلس قيادة الثورة عودة اللواء محمد نجيب رئيساً للجمهورية وقد وافق سيادته على ذلك)) [٣٦] .

وبناءاً على ذلك تولى محمد نجيب رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء بجانب منصب رئاسة الجمهورية وعادت الاوضاع الى ماكانت عليه في السابق ، اما جمال عبد الناصر فقد شغل منصب نائب رئيس الوزراء [٣٧] .

عادت الخلافات مرة اخرى بين نجيب ومجلس قيادة الثورة عندما كان النقاش دائراً حول مستقبل السودان السياسي الذي يتعلق بكيفية تأليف الجمعية التأسيسية هل بالتعيين ام بالانتخاب ، والحدث الأهم هو ظهور معارضة من قادة الجيش اعلنوا عدم رضاهم لعودة نجيب الى الحكم [٣٨] .

لم تقض عودة نجيب على حالة الانقسام بشكل نهائي فقد ظلت العلاقات بين اعضاء مجلس قيادة الثورة ونجيب يشوبها القلق ، اذ اصدر مجلس قيادة الثورة مطالبه بانهاء رئاسة نجيب بصورة جدية بعد التوقيع مع بريطانيا على اتفاقية جلاء قواتها عن الاراضي المصرية في ١٩ تشرين الاول ١٩٥٤ [٣٩] .

وكان مجلس قيادة الثورة يخشى من حدوث مشاكل داخلية في مصر عند انهاء رئاسته ، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة مشغولة في القضاء على حركة الأخوان المسلمين ، بعد ان تعرض جمال عبد الناصر لمحاولة اغتيال بمدينة الاسكندرية[٤٠] في ٢٦ تشرين الاول ١٩٥٤ عندما كان يلقي خطاباً امام الجماهير المحتشدة بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء [٤١] . وكان الشك يراود اعضاء مجلس قيادة الثورة بان هناك صلة لنجيب بما حدث ، لاسيما انه اظهر معارضته لاتفاقية الجلاء على الرغم من توقيعه عليها[٤٢] .

اسهم هذا الحادث في تقريب وجهات النظر بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فيما يتعلق بموقفهم من نجيب ، لذلك اعلن المجلس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٤ عن اعفاءه من جميع مناصبه وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات [٤٣] .

تولى عبد الناصر زمام امور الرئاسة ، وقوبل اعفاء نجيب بارتياح من قبل الحكومة البريطانية لانها وجدت في ذلك حلاً للخلاف الذي يتعلق برفض نجيب توقيع اتفاقية الجلاء الذي يؤدي الى تعطيل العمل ببنود الاتفاقية بعد انتهاء مدة الخمسين يوماً التي حددتها الاتفاقية . من جانب اخر ادى عزل نجيب الى بروز خلافات بين مصر والحزب الوطني الاتحادي في السودان ، مما دعا هذا الحزب الى الغاء فكرة وحدة وادي النيل التي كان يؤمن بها في السابق [٤٤] .

وقد لاقت هذه الفكرة تاييداً على الصعيد الشعبي السوداني فضلاً عن الدعم البريطاني لهذا التوجه خشية من ان تؤدي الوحدة بين مصر والسودان الى ضرب المصالح البريطانية في المنطقة [٤٥] .

وبعد مناقشات مطولة بين الجانبين المصري والسوداني خلص عبد الناصر الى القول بأن اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير نصت على ان يجري الاستفتاء في السودان وان للشعب السوداني الخيار في الوحدة مع مصر او الاستقلال [٤٦] .

لكن اسماعيل الازهري ظل متحمساً لفكرة الاستقلال ، ونتيجة لهذه الرغبة فقد اعترفت مصر باستقلال السودان في ١ كانون الثاني ١٩٥٦ [٤٧] .

المبحث الثالث

سياسة الحكومة المصرية ١٩٥٥ – ١٩٥٧

أولاً : تأميم قناة السويس والموقف الدولي منه

خلال هذه الفترة برزت العديد من الاحداث السياسية في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، ومن أهمها قيام حلف بغداد الذي كان يهدف الى تطويق الاتحاد السوفيتي وابعاد الدول العربية عن مشاكلها الحقيقية التي تتمثل بالتحرر الوطني والتخلص من الخطر الصهيوني عن طريق ايهامها بالخطر الشيوعي المزعوم الزاحف عليها ، لذلك سعت الولايات المتحدة الامريكية بتطويقه بشبكة من الاحلاف العسكرية ، كل هذه الاسباب دفعت عبد الناصر الى الهجوم على الحلف وتأليب الدول العربية عليه [٤٨] .

من جانب اخر توجه عبد الناصر في ١٨ نيسان ١٩٥٥ للمشاركة في خط التضامن الاسيوي الافريقي ، واعلن عن سياسة مصر الخارجية المتمثلة بالحياد الايجابي وعدم الانحياز ، والقضاء على الاستعمار في جميع انحاء العالم والعمل على تقرير المصير للدول العربية التي لم تتمتع باستقلالها [٤٩] .

كان رد الفعل من جانب الدول الغربية ان لجأت الى استخدام اسرائيل كوسيلة للضغط وشنت هجومها على غزة في اواخر شباط ١٩٥٥ ، وكان هذا الهجوم وراء عقد صفقة الأسلحة مع جيوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتي في ٢٧ ايلول ١٩٥٥ [٥٠] .

اثارت صفقة الأسلحة انفة الذكر حفيظة الولايات المتحدة وبريطانيا ، مما دفعها الى سحب القروض المقدمة لتمويل السد العالي في ١٩ تموز ١٩٥٦ بحجة ان هذا المشروع يؤثر على حقوق السودان واثيوبيا واوغندا المائية ، فضلاً عن التشكيك في قدرة مصر على تركيز مواردها لانجاح هذا المشروع الكبير [٥١] . وفي نفس الوقت اراد جون فوستر دالاس (JoonF.Dallase) وزير الخارجية الامريكي احراج عبد الناصر امام العالم العربي والسعي لغرض افشال توجيهاته الاقليمية بشتى الوسائل ، فضلاً عن محاولة التشكيك بقدرة الاتحاد السوفيتي على تقديم العروض الخاصة بتمويل السد العالي [٥٢] . وفي الوقت الذي تسنم فيه عبد الناصر رئاسة الجمهورية رسمياً في ٢٦ تموز ١٩٥٦ أصدر في نفس اليوم قرار بتاميم شركة قناة السويس رداً على رفض الولايات المتحدة تمويل السد العالي [٥٣] .

اثار هذا القرار الدول الغربية لاسيما الحكومتين البريطانية والفرنسية واحتجا لدى الحكومة المصرية ، وعدتا التاميم "عملاً تعسفياً ينطوي على تهديد خطير للملاحة في قناة السويس" وعدت الحكومة الامريكية قرار مصر هذا "خطير النتائج لانه يؤثر على الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المنتجات التي تنقل بطريق السويس" فجمدت الارصدة المصرية في المصارف الفرنسية [٥٤] . وفي بداية الامر حصل انقسام في الموقف الغربي ، فالولايات المتحدة اثرت حل المشاكل بطريقة سلمية . بينما قررت بريطانيا وفرنسا استخدام القوة ضد مصر ، فالولايات المتحدة وان كانت ترى اهمية القناة بالنسبة لاوربا والغرب ، والذي كان يعتمد في نشاطه الصناعي الى حد كبير على

بترول الشرق الاوسط . الا انها في الواقع كانت في حرج ما بين اصدقائها في الغرب ومصالحها في الشرق الاوسط الذي يمتلك معظم البترول ، وبالتالي فقد اخفقت في وضع سياسة محددة بالنسبة للقناة ترضي جميع الاطراف [٥٥] ، ويبدو ان الولايات المتحدة اتبعت سياسة تهدف الى اخراج بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط لتوسيع نفوذها دون منافس ، قد يشكل عائقاً أمام تحقيق أهدافها الاستعمارية .

وازاء ذلك كانت النتيجة ان عقدت اتفاقية سرية بين فرنسا وبريطانيا واسرائيل لمهاجمة مصر واسقاط حكم عبد الناصر ، وبالفعل فقد هاجمت القوات الاسرائيلية مصر في ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٦ واتجهت الى قناة السويس بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا وشنت عدوانها على مصر فيما عرف باسم (حرب السويس) [٥٦] .

لم يكن ذلك العمل تهديداً لمصر والدول العربية التي تعاونها فقط ، بل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ايضاً ، واللتين بوصفهما قوتين عظيمتين ، لم تتقبلا ان تتخذ مثل هذه الخطوات في منطقة لها فيها مصالح بدون اخذ هذه المصالح في الاعتبار . وازاء ذلك فقد انسحبت القوات الثلاثة تحت الضغط الامريكي والسوفيتي . وتوقف القتال في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ بصدور قرار من الجمعية العامة للامم المتحدة بوقف اطلاق النار [٥٧] .

وهكذا فشل العدوان الثلاثي في تحقيق مآربه واطماعه ، وكان لصمود الشعب المصري ونجاح قيادته السياسية في كسب تاييد المجتمع الدولي واقناعه بعدالة قضيتة اثر في ان تحظى مصر بتاييد اغلب الدول الافريقية والاسيوية ، فضلاً عن الموقف الامريكي والسوفيتي المساند لها [٥٨] .

ثانياً: الاوضاع السياسية في مصر بعد قرار التاميم .

في ٣ آذار ١٩٥٦ ، اصدر الدستور الجديد وقانون الانتخابات الذي خفظ بموجبه سن الناخب الى ١٨ سنة بعد ان كان ٢١ سنة لانتخاب النواب ، و٢٥ سنة لانتخاب الشيوخ ، واعطى للمرأة حق الانتخاب لاول مرة في تاريخ مصر ، ومنح العسكريين ايضاً حق الانتخاب ، وصدر قانون عضوية مجلس الامة في ١١ حزيران ١٩٥٦ لانتخاب مجلس مؤلف من ٣٥٠ عضواً بدلاً من مجلس الشيوخ والنواب وحدد سن العضو بثلاثين سنة على الاقل وصدرت تعليمات لعدد من الضباط بترشيح انفسهم في دوائر معينة [٥٩] .

وقد شكلت لجنة خاصة من العسكريين ضمت زكريا محي الدين وعلي صبري وعدد من ضباط المخابرات لفرز الترشيح للمجلس واستبعاد الذين لا يتلائمون مع ارادة السلطة ، اي ادخال الضباط الموالين والسائرين مع ركب السلطة [٦٠] . وهذا ما يتعاض مع مصالح الشعب في تحقيق العدالة والمساواة بين ابنائه .

كما اصدر زكريا محي الدين وزير الداخلية اوامره بالحياد المطلق بين المرشحين كافة ، وقد انتخب عبد اللطيف البغدادي رئيساً لمجلس الامة وانور السادات وكيلاً له عام ١٩٥٧ ، وقد اضفى مجلس الامة شرعية ديمقراطية على نظام الحكم ، لكنه ظل في مضمونه عسكرياً يقبض العسكريون فيه زمام السلطة التي اصبحت تتركز في يد عبد الناصر ، لكن عمر هذا المجلس لم يستمر طويلاً بسببقيام الوحدة مع سوريا في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ، وقد حرصت قيادة الثورة على ابعاد شبهة ان يكون الاتحاد القومي حزباً بعد حلها للأحزاب لأنها رفضت قيامها ، وبذلك تحول هذا التنظيم إلى مكان يأوي جميع طبقات المجتمع بما فيها الرجعية المتعاملة مع الاستعمار[٦١]،الامر الذي اوقف

عمله انتظاراً لتكوين مجلس تشريعي واحد للاقليمين ، فشكل مجلس جديد بالاختيار عام ١٩٦٠ من ٤٠٠ عضو مصري و ٢٠٠ سوري [٦٢] .

من جانب اخر بدأت هيئة التحرير تتعرض لمتاعب حقيقية ، وقد انتهت بقرار حلها عام ١٩٥٧ [٦٣] . واعقب ذلك مرحلة تشكيل (الاتحاد القومي) في ٢٨ ايار ١٩٥٧ ، وتولى السادات منصب السكرتير العام للاتحاد ، لكن عبد الناصر اصدر امراً بعد عدة شهور تم بموجبه تعيين كمال الدين حسين مشرفاً عاماً يمارس اعمال السكرتير العام الذي خرج من دائرة التنظيم وعمل الاتحاد ، بينما تولى عبد الناصر منصب رئيس الاتحاد [٦٤] . ويعد الاتحاد تطويراً لفكرة هيئة التحرير وتنظيمها بمضمون برجوازي يتناسب مع الافاق التنموية الجديدة التي اطلقتها فترة ما بعد تاميم قناة السويس [٦٥] . ولذلك برزت حدة التناقض داخل الاتحاد ، بعد تسلل العديد من الممثلين للقوى المعادية واحتلالهم مواقع قيادية في الاتحاد . ومن خلاله تمكنوا من فرض ارادتهم وقراراتهم في الحفاظ على الامتيازات الاستغلالية للراسماليين ، بدلاً من ان يكون درعاً واقياً لمبادئ الثورة ، لقد كان غياب الايدلوجية السياسية في العمل الثوري في تنظيم الاتحاد القومي احد اسباب انهياره [٦٦] .

ثالثاً : مشروع ايزنهاور والموقف العربي منه .

فقدت بريطانيا مكانتها السياسية في الشرق الأوسط بعد العدوان الثلاثي ، مما دعى الولايات المتحدة الامريكية الى محاولة استغلال النقمة العربية على بريطانيا عن طريق اتباع سياسة ما يسمى بملء الفراغ في الشرق الاوسط [٦٧] .

وعليه بادر ايزنهاور (Eizenhawer) رئيس الولايات المتحدة في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ بتقديم مشروع الى الكونغرس الامريكي يخول الحكومة تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة تفادياً للتسلل الشيوعي في المنطقة فضلاً عن السيطرة على مقدراتها السياسية والاقتصادية [٦٨] .

عملت الولايات المتحدة على ابعاد مصر عن محيطها العربي ونجحت في هذه الخطوة على اثر الزيارة التي قام بها الملك السعودي سعود الفيصل للولايات المتحدة في اوائل عام ١٩٥٧ ، بعد ان شعرت السعودية من خشية تزايد النفوذ المصري في المنطقة العربية ، والذي تزامن مع التقارب بين مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي [٦٩].

سعت السعودية إلى تعزيز علاقتها مع العراق والاردن لاحداث نوع من التوازن السياسي مع مصر ، وعليه قام الملك السعودي بزيارة العراق في ١١ أيار ١٩٥٧ لتكون هذه السياسة موضع التنفيذ [٧٠] . واعلن الملك الاردني الحسين بن طلال في آب١٩٥٧ عن اقالة سليمان النابلسي رئيس الوزراء وعلي ابو النور رئيس اركان الجيش بذريعة ولائهما للحكومة المصرية ، وبالتالي ساءت العلاقة بين مصر والاردن [٧١] .

اما موقف الحكومة المصرية من المشروع الامريكي فقد عده عبد الناصر بانه صورة جديدة من حلف بغداد ، ونظر الى امريكا بانها تسعى الى وراثة بريطانيا وفرنسا في المنطقة [٧٢] . وعززت مصر موقفها الرافض للوجود الغربي في المنطقة عندما عقدت مؤتمر الشعوب الاسيوية الافريقية في ٢٦ كانون الاول ١٩٥٧ بجامعة القاهرة بعد ان تنبهت هذه الشعوب الى مخاطر الاحلاف والمساعدات الامريكية المشروطة بهدف اعادة السيطرة العسكرية والسياسية على بلدانهم [٧٣] .

يتضح لنا مما تقدم ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تريد فرض ارادتها السياسية عن طريق تكبيل بعض الدول العربية بقيود المعونات المشروطة مما يعطي تبريراً لتواجدها في المنطقة بالشكل الذي يتيح لها فرض ارادتها بطريقة قانونية .

المبحث الرابع

السياسة المصرية وانعكاساتها على الوضع الخارجي ١٩٥٨ – ١٩٦١ .

أولاً : مشكلة الحدود بين مصر و السودان

واجهت الحكومة المصرية خلال هذه الفترة العديد من التحديات التي تركت ابعاداً على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وتمكنت مصر من التعامل مع مجرياتها بطرق سلمية ، فضلاً عن ان مصر قد شعرت بالحاجة الماسة الى التضامن مع الدول العربية لضمان مؤازرتها في مواجهة الاخطار الخارجية التي كانت تهدد مصر في تلك الفترة ، وكان العدوان الثلاثي على مصر درساً بليغاً لها وبناءً على ذلك حاولت كسب ود البلدان العربية بشكل عام .

وعلى الرغم من ذلك واجهت الحكومة المصرية ازمة جديدة مع السودان بسبب الخلاف على منطقة حلايب الحدودية مع مصر اذ تفجرت هذه المشكلة بشكل واضح بين البلدين في اواخر كانون الثاني ١٩٥٨ ، عندما جعلت حكومة عبد الله خليل السودانية منطقة مجرى النيل ومنطقة علبة الواقعة شمال خط العرض ٢٢ ضمن الدوائر الانتخابية المزمع عقدها في شباط ١٩٥٨ [٧٤] . وامام هذا الوضع صعدت الحكومة المصرية الموقف وبعثت في ١٦ شباط ١٩٥٨ بمذكرة الى الحكومة السودانية ، اعلمتها

بانها سترسل الى منطقة حلايب ومنطقة مجرى النيل لجان الاستفتاء المصرية الذي سيتم في ٢١ شباط من نفس العام [٧٥] .

وبعد التوتر الذي شاب العلاقات المصرية السودانية اصدر عبد الناصر بياناً في ٢٨ شباط ١٩٥٨ أكد فيه بان مصر ليس لديها على حدودها الجنوبية مع السودان سوى دوريات الحدود المعروفة التي لا تشكل خطراً على امن السودان واكد ايضاً على دعم مصر الدائم للسودان ضد اي عدوان خارجي . وهكذا انتهت مشكلة حلايب وربحت حكومة السودان القضية عندما ادخلت المنطقة المتنازع عليها في الانتخابات ، وتم ادخال حلايب ضمن الدائرة الانتخابية في البرلمان السوداني [٧٦] .

ومما يشار اليه ان الدستور المصري كان قد اشار منذ بداية صدوره في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ على ضرورة العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات ، وكانت القيادة المصرية ترى ضرورة قيام وحدة عربية شاملة سواء بين دولتين او اكثر [٧٧] .

ثانياً : **قيام الوحدة بين مصر وسوريا والتحديات التي واجهتها** .

كانت سوريا اكثر الدول العربية تجاوباً مع مصر . وبعد عقد سلسلة من الاجتماعات بين الجانبين تمخض عنها الاجتماع الذي عقد بين مجلس النواب السوري واعضاء مجلس الامة المصري في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، واصدرا قراراً اعلنا فيه رغبة الشعبين باقامة وحدة بينهما والدخول في مباحثات مباشرة لاستكمال هذه الوحدة [٧٨] .

وبناءً عليه عقدت جلسة تاريخية في قصر القبة في القاهرة في ١ شباط ١٩٥٨ ، اذ اجتمع الرئيس السوري شكري القوتلي والرئيس عبد الناصر بممثلي الجمهوريتين وتوصلوا الى الاتفاق على قيام الوحدة بين البلدين كخطوة اولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة [٧٩] .

واجهت الوحدة فيما بعد العديد من التحديات الداخلية الممثلة :

١) معارضة الاحزاب الشيوعية في مصر وسوريا لفكرة الوحدة

٢) تفجر الخلاف حول الموقف من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، التي اتخذت ايضاً شكل الانقلاب العسكري بقيادة عبد الكريم قاسم ومساندة الشيوعيين العراقيين والاحزاب الشيوعية العربية له في صدامه مع عبد الناصر [٨٠] .

وعندما لم تنجح ثورة الشواف في العراق ، نشرت جريدة المساء المصرية ، وهي المنبر الذي يطل من خلاله الشيوعيون على الراي العام عنواناً رئيسياً (انتهت الثورة) وقد عد جمال عبد الناصر ذلك خروجاً على خط السياسة المصرية وقرر عزل خالد محي الدين من رئاسة تحرير الجريدة ، اذ ابلغه بذلك السادات في ١٢ آذار ١٩٥٩ ، ثم توالت بعد ذلك خطب عبد الناصر ضد الشيوعيين [٨١] .

٣) لم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا بعيدة عن توجهات عبد الناصر الوحدوية ، وبناءً عليه حرصت الدولتين على افشال مشروع عبد الناصر القومي ، الذي شكل تهديداً لمصالحها في المنطقة ، لاسيما وانه قد وقف سابقاً معادياً للأحلاف الاستعمارية في المنطقة [٨٢] . وازاء ذلك شهدت الساحة المصرية

خلال الاعوام اللاحقة تطورات في شتى الميادين ، بسبب مناورات الاعداء الداخليين والخارجيين المتواصلة ، لذلك اصدر في تموز ١٩٦١ مجموعة من القوانين الاشتراكية ، وبمقتضى هذه القوانين انتقلت الى الدولة ملكية المصارف جميعها وشركات التامين الخاصة ، وهذا يمثل نقطة تحول الى الاشتراكية التي يسميها عبد الناصر (الاشتراكية العلمية) بعيداً عن الاشتراكية الماركسية [٨٣] .

قادت قوانين وقرارات تموز ١٩٦١ عبد الناصر الى اعادة النظر في عدد من الافكار والمؤسسات السياسية ليطور نظام حكمه نحو تحقيق الاهداف التي توخاها من تلك القوانين ، لكن هذا العام قد شهد حدوث عملية انفصال الاقليم السوري في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، وبذلك تحول عبد الناصر عن فكرة الوحدة وقتياً الى السعي لتطوير الواقع المصري [٨٤] .

ويبدو لنا ان هناك عدة اسباب خارجية قد اسهمت هي الاخرى في عملية الانفصال ، اذ كانت اغلب الدول الاستعمارية الغربية تخشى من انضمام العراق الى الوحدة ، لان هذا التوجه قد يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة . وبذلك فقد فرضت حصاراً على الجمهورية العربية المتحدة [٨٥] ، ومن جانب اخر فإن اختلاف طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري عما هو عليه المجتمع المصري ، فما قد يصلح لتطبيق في مصر لا يكون صالح بمستوى التطبيق نفسه في سوريا . وكانم قرار حل الاحزاب السياسية في سوريا الذي جاء بناءاً على رغبة الجانب المصري قد اثار استياء السوريين الذي كانوا يرون ضرورة مشاركة الاحزاب في العملية السياسية [٨٦] ،

كما ان اقدام عبد الناصر على الجمع بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الوزراء كانت من اسباب اخفاق الوحدة فضلاً عن معارضة الرأي العام المصري لفكرة الوحدة[٨٧] .

من جانب اخر اسرعت الولايات المتحدة وبريطانيا بانزال قوات التدخل السريع في لبنان والاردن بعد قيام ثورة ١٤ تموز في العراق ، فضلاً عن تحشد القوات التركية على الحدود العراقية للحيلولة دون انضمام العراق لها [٨٨] .

لكن موقف الحكومة المصرية السلبي من قيام ثورة ١٤ تموز في العراق قد حال دون تحقيق ذلك الهدف ، والذي منع حدوث تقارب بين حكومتي الوحدة والعراق. كما كان هناك موقف معادي للوحدة من بعض الحكومات العربية لاسيما الاردن ، والتي كانت على اتصال مع الضباط السوريين ، الذي قادوا عملية الانفصال في سوريا [٨٩] .

الخاتمة :

كان للاحداث والتطورات السياسية التي شهدتها مصر ما بين عامي ١٩٥٢ – ١٩٦١ نتائج القت باثارها على الصعيدين الداخلي والخارجي . وتباينت المواقف السياسية ازاء مجريات تلك الاحداث والظروف السياسية .

وكان قيام ثورة تموز ١٩٥٢ بداية لانطلاقه سياسة جديدة قادها زعماء الثورة ، وقد تباينت المواقف منها ما بين مؤيد ومعارض لقيامها ، فكانت الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها الثورة ضربة موجهة للاقطاعيين والمستفيدين من الحقبة الملكية ، اما الطبقات الاخرى كالفلاحين فعدوا الثورة المصرية نصراً لهم لاسيما بعد ان اصدرت قانون الصلاح الزراعي ، اما الموقف الدولي من الثورة فكان الوقوف على الحياد إذ عدو ذلك شأن داخلي ، وتباين الموقف العربي مابين المؤيد لها في اغلب الدول العربية ، والمعارض لها من البعض الاخر . وعلى الرغم من حرص الحكومة المصرية انذاك لاقامة افضل العلاقات مع جميع الاطراف ، الا ان سياستها قد واجهت العديد من التحديات الخارجية ، وقد اعلنت ذلك صراحة في مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ بتمسكها بسياسة الحياد الايجابي مع جميع الدول .

وقد وقفت الدول الاوربية لا سيما بريطانيا وفرنسا بوجه توجهات قادة الثورة المصرية ، التي ارادت التخلص من التبعية الاستعمارية ، وكان رد فعل هذه الدول على قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس ، شن عدوانها على مصر بالتعاون مع إسرائيل ، وبعد نهاية العدوان اغتنمت الولايات المتحدة الامريكية فرصة توتر علاقة بريطانيا مع الدول العربية ، فعمدت على اتباع سياسة جديدة تضمن مصالحها في المنطقة من

خلال ربطه بمشاريع استعمارية ، وكان ابرزها مشروع ايزنهاور بحجة ملء الفراغ في الشرق الاوسط .

وشهد عام ١٩٥٨ عدد من الاحداث كان من ابرزها مشكلة حلايب الحدودية مع مصر ، وكان للوجود البريطاني في المنطقة السبب الاساسي في بقاء هذه المشكلة بين البلدين والتي انتهت عندما انضمت حلايب الى الدائرة الانتخابية السودانية .

سعت مصر نحو تحقيق مشاريعها الوحدوية لمواجهة الخطر الاستعماري ، فكانت الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ بداية لهذا التوجه ، وشهد هذا العام قيام ثورة ١٤ تموز في العراق التي نالت تاييد الشيوعيين في مصر في الوقت الذي عارض فيه عبد الناصر هذا التوجه .

وعليه يتضح لنا ان هذه الفترة كان ابرز ما يميزها هو الانجازات التي حققتها الثورة لابناء مصر ، وكذلك اخفاق المشاريع الغربية التي برزت الى الوجود بعد العدوان الثلاثي . وعلى الرغم من نيل السودان استقلاله عن مصر عام ١٩٥٦ الا ان العلاقات استمرت بصورة طبيعية ، فقد لبى قادة الثورة المصرية رغبة الشعب السوداني في نيل الاستقلال .

كما اظهرت مصر حسن النية في علاقة مصر مع المحيط العربي والدولي ، وانتهت الدراسة مع انفصال الوحدة مع سوريا ، ويبدو ان السبب في اخفاقها انها لم تبنى على اسس قوية ومتينة ، ولم يكن للشعبين رأي واضح في هذا الموضوع ، الا ان خطورة وتحديات تلك المرحلة قادت الساسة في مصر وسوريا على قيام الوحدة .

هوامش البحث

(١) محمد انيس ، حريق القاهرة ، ط١، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ١-٥ .

(٢) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ١٨٧٨ – ١٩٥٣ ، مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص٥٠٩ .

(٣) جيفري ارونسون ، العلاقات المصرية الامريكية ، ١٩٤٦ – ١٩٥٦ ، ترجمة امين شلبي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٧٣ .

(٤) جورج نشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، ج٢، بغداد ، د.ت ، ص٤٦٧ .

(٥) شحاتة عيسى ابراهيم ، الكتاب الاسود للاستعمار البريطاني في مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص٢٢٦ .

(٦) جلال يحيى ، اصول ثورة يوليو١٩٥٢ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ ، ص٢٢٢ .

(٧) رولا بسام عبد الرزاق ، التطورات السياسية والاقتصادية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ، ص١٥٧ .

(٨) احمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو ، حريف عبد الناصر ، ج٥، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص٢٠٩ – ٢١٠ .

(٩) عمر عبد العزيز ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧ – ١٩٥٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، د.ت ، ص٥٠٦ – ٥٠٧ .

(١٠) احمد حمروش ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ – ٢١٠

(١١) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، نشأة وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦٠ – ١٦١ .

(١٢) جيفري ارونسون ، المصدر السابق ، ص٧٨ .

(١٣) سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه مصر ١٩٥٢ – ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة الى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ١-٢ ، ص٢٣.

(١٤) المصدر نفسه ، ص٢٣

(١٥) محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢، ص٥٨ .

(١٦) جمال عبد الله ، التنافس السوفيتي – الامريكي حيال مصر ، ١٩٦٧ – ١٩٨١ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ ،ص٢١

(١٧) عبد العظيم رمضان ،مصر في عهد السادات ، الصراع حول تحرير سيناء ، ج٢ ، مكتبة مدبولي ،ط١، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٦٢ .

(١٨) محمد امين حسونة ، ٢٣ يوليو ثورة التحرير ، مطبعة الصباح ، القاهرة ، د.ت ، ص ١١٠ – ١١١ .

(١٩) طعيمة الجرف ، ثورة ٢٣ يوليو ومبادئ النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

(20) MOHAMED MUSTAFA ، EGYPT BETWEEN TOWO REVOLUTION IENSG TRANS LATED BY DR.M.YEHEA EARLS ، S.A.F ، PI36 – I 37

(٢١) احمد حمروش ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ – ٢٨٣ .

(٢٢)اسحاق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٥٥ ، ص٣٠–٣٥ .

(٢٣) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ – ١٧٩ .

(٢٤) جمال سليم ، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص٢٣ .

(٢٥) اماني صالح واخرون ، المشروع القومي لثورة يوليو ، المكتب العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ٢٤٠ – ٢٤١ .

(٢٦) رولا بسام عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٢٢

(٢٧) جمال سليم ، التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر ، القاهرة ، ٩٨٢ ، ص٢٥ .

(٢٨) بثينة عبد الرحمن التكريتي ، المصدر السابق ، ص٨١ .

(٢٩) فيصل عبد الرحمن علي طه ، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشان السودان ١٩٣٦ – ١٩٥٩ ، دار الامين للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٨٢ .

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص٨٢ .

(٣١) حسان ريكان خلف ، العلاقات المصرية – السودانية ، ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ٢٠٠٥ ، ص٩٦

(٣٢) اماني صالح ، المصدر السابق ، ص٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٣٣) حسان ريكان ، المصدر السابق ، ص٩٧ .

(٣٤) صلاح نصر ، مذكراته ، ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ، ج١ ، مطبعة الاصول ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٤٢ .

(٣٥) ابو بكر حسن محمد باشا ، تاثير مصر على الاوضاع السياسية في السودان ١٩٥١ – ١٩٥٦، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، مقدمة الى معهد القائد المؤسس للدراسات الاشتراكية ، الجامعة المستنصرية (سابقاً) ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣٢ .

(٣٦) احمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو ، مجلة الطليعة ، العدد ٥ ، السنة الحادية عشر ، ايار ، ١٩٧٥ ، ص ٥٨ – ٥٩ .

(٣٧) جيفري ارونسون ، المصدر السابق ، ص١٣٧ .

(٣٨) جورج نشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ج٢ ، ترجمة جعفر الخياط ، مؤسسة فرانكلين للنشر ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٢٣٣ .

(٣٩) جمال عبد الجواد ، مصر في السياسية السودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧٩ ، السنة الثامنة ، بيروت ، ايلول ، ١٩٨٥ ، ص٨٥ .

(٤٠)للتفصيل عن حادثة الاغتيال والشكوك التي احاطت بها . ينظر : اسحاق موسى الحسيني ، المصدر السابق ، ص٣٥–٤٠ .

(٤١) احمد حمروش ، اعترافات شهود يوليو ، مجلة روز اليوسف ، العدد ٢٥٤٨ ، السنة الثامنة والخمسون ، القاهرة ، نيسان ١٩٧٧ ، ص٢٠ .

(٤٢) احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) ، ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص١٢٥ .

(٤٣) جمال عبد الجواد ، المصدر السابق ، ص ٨٥ – ٨٦ .

(٤٤) عبد السلام الادهمي ، نضال القومية العربية ، مطبعة الحياة ، دمشق، ١٩٥٩، ص ٢٤٨.

(٤٥) عبد الرحمن المهدي ، مذكرات الامام عبد الرحمن المهدي ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص١٤٠ .

(٤٦) عبد الله بلال ، تاملات في الناصرية ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط١، القاهرة ، ص١٧٢.

(٤٧) بطرس غالي بطرس ، دراسات في الدبلوماسية العربية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص٤٤ .

(٤٨) للمزيد من التفاصيل عن موقف مصر من حلف بغداد ينظر : جهاد مجيد محي الدين ، حلف بغداد ، رسلة ماجستير (غير منشورة) مقدمه الى كلية الاداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص١٧٩ – ٢٠٤ .

(٤٩) توفيق سلطان اليوزبكي واخرون ، دراسات في الوطن العربي الحركات الثورية والسياسية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ط٣، جامعة الموصل ، ١٩٧٥ ، ص١٣٧ ، جيفري ارونسون ، المصدر السابق ، ص١٨١ .

(٥٠) عبد الحميد محمد الموافي ، مصر في جامعة الدول العربية ، دراسة في دور الدولة الاكبر في التنظيمات الاقليمية ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص١٧٢ .

(٥١) محمد حسنين هيكل ، ثلاثون عاماً على تاميم القناة وحرب السويس ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٤ ، السنة التاسعة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الاول ، ١٩٨٦ ، ص١١ .

(٥٢) موسوعة حكام مصر من الفراعنة الى اليوم مع صورهم واعلامهم ورموزهم ، ط٣، دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

(٥٣) احمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص١٥٥ .

(٥٤) توفيق ابو بكر ، الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني ، دار السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص١٠٢ .

(٥٥)المصدر نفسه ، ص١٠٢ – ١٠٣ .

(٥٦) البرت حوراني ، تاريخ الشعوب العربية ، ترجمة نبيل صلاح الدين ، ج٢، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص٢١٦ .

(57) T-Ben gureon،Israel : years of challenge ، new York ، 1961 ، p.p.119-120.9. ١٩٥٦ جريدة الاهرام ، العدد ٢٥٥٦٢، ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني

(٥٨) الموسوعة العربية العالمية ، العدد ٣ ، ط٢، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٣٤٨ .

(٥٩) احمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو (شهود ثورة يوليو) ، ج٤، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص٢٢٧ .

(٦٠) اسامة احمد العادلي ، التجربة السياسية المصرية بين الملكية والجمهورية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٤٩٠ .

(٦١) احمد حمروش ، قصة ٢٣ يوليو (خريف عبد الناصر) ، ص ٦٨-٦٩ .

(٦٢)المصدر نفسه ، ص٦٧.

(٦٣)المصدر نفسه.

(٦٤) رولا بسام عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٦٥) المصدر نفسه ، ص٣٦ .

(٦٦) جمال سليم ، المصدر السابق ، ص٣٠-٣١ .

(٦٧) محمد كريم المشهداني ، الاحلاف الدولية وانعكاستها على الامن القومي العربي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد القائد المؤسس (سابقاً) ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص٤٨ .

(٦٨) احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٦٩) عبد الحميد الموافي ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

(٧٠) امين المميز ، المملكة العربية السعودية كما عرفتها ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣ ، ص٢٩٢ .

(٧١) عبد الحميد الموافي ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

(٧٢) لطيف الخولي ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصري ، منشورات العالم العربي ، باريس ، ١٩٨٢ ، ص١٩٦ .

(٧٣) جيلي عبد الرحمن ، المعونة الامريكية تهدد استقلال السودان ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص٧٩ .

(٧٤) عبد السلام ابراهيم البغدادي ، رؤية قومية دراسة المشكلة بين مصر والسودان (حلايب) ، مجلة شؤون سياسية ، العدد ٤ السنة الاولى ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص١١٧ .

(٧٥) بطرس غالي بطرس ، الدبلوماسية العربية والمنازعات الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٢ ، السنة التاسعة ، بيروت ، نيسان ١٩٧٣ ، ص١٥ .

(٧٦) محمد ابو القاسم حاج محمد ، السودان – المأزق التاريخي وافاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٣٦٤ .

(٧٧) خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ج١، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، د.ت ، ص٦٤٧ .

(٧٨) ابراهيم علوان ، مشكلات الشرق الاوسط في الوطن العربي ، ج١، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص١٣٨ – ١٣٩ .

(٧٩) محمد انيس ورجب حراز ، التطور السياسي للمجتمع العربي الحديث ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

(٨٠) لطيف الخولي ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .

(٨١) احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو (مجتمع جمال عبد الناصر) ج٢ ، المصدر السابق ، ص١٨١ .

(٨٢) عادل حسين ، مصر والعروبة وثورة يوليو ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٢٤٥ .

(٨٣) صلاح زكي ، مصر والمشاركة القومية (بحث في عروبة مصر) ، دار المستقبل العربي ، ط١، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٧٧ .

(٨٤) مها محمد بن سعود الرشيد ، مصر والولايات المتحدة – دراسة في تطور العلاقات ١٩٥٧ – ١٩٦٧ ، ط١، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص١٨٤ .

(٨٥) فتح جعفر صادق الخزعلي ، النظام السياسي السوري منذ عام ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٢٢ .

(٨٦)جريدة الزمان ، العدد ٧٢٣٩ ، بغداد ، ٢٣ أيلول ، ١٩٦١ .

(٨٧)قاسم محمد صالح ، " تجارب التوحيد العربي والقومي ودروسهما " ، مجلة الحكمة العدد الاول ، كانون الثاني ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص١٢-١٣ .

(٨٨) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، ردود الفعل التركية تجاه قيام الوحدة العربية بين سوريا ومصر عام ١٩٥٨ ، ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٢٨ ، السنة الحادية عشرة ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص٣٥ .

(٨٩) فتح جعفر صادق الخزعلي ، المصدر السابق ، ص٢٢ .